

Distr.: General
7 December 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 5 كانون الأول/ديسمبر 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

إن الصمت في وجه الكارثة الإنسانية التي تتعمد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلحاقها بالسكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة - فمنهم القتل والجرح، ومبتور الأطراف والمعوق، والمفقود واليتيم، والمشرّد والنازح، والمصدوم والمكلوم - لعمَل جائر، وإنه لوصمة عار على الضمير العالمي، يتحمل مسؤوليتها كل من يشاهد هذه الكارثة ولا يفعل شيئاً لوقفها.

والعدوان الإسرائيلي على غزة "يصنف الآن على أنه من بين أسوأ الاعتداءات على أي سكان مدنيين في زمننا وعصرنا"، كما أكد رئيس المجلس النرويجي للاجئين ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ سابقاً، يان إيغلاند، ومع ذلك كيف لمجلس الأمن ألا يستطيع المطالبة بشكل قاطع بوقف إطلاق النار لوقف سفك الدماء والنهوض بواجبه الأساسي المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين عن طريق حل النزاعات بالوسائل السلمية؟

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يستمر في قبول الشعارات والأكاذيب كرد على النداءات الموجهة إلى إسرائيل لاحترام القانون الدولي، بما في ذلك ما يقع على عاتقها من التزامات بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي الإنساني. وإن الحقائق لغنية عن البيان. وأولئك الذين قد يصدقون ادعاءات إسرائيل الكاذبة بأنها "تفعل كل ما في وسعها للتقليل إلى أدنى حد ممكن من الأذى الذي يلحق بالمدنيين" في غزة، ما عليهم إلا النظر إلى عدد الضحايا، الذي يناهز 2 000 قتيل وأكثر من 3 000 جريح من الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين، وإلى الدمار الهائل الذي لحق بجنوب غزة في الأيام الأربعة الماضية وحدها منذ استئناف إسرائيل عدوانها الشامل على شعبنا، وهو عدوان لم يتوقف ولو دقيقة واحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح لإسرائيل بمواصلة الاستهزاء بالقانون وبأي شخص أو بلد يدافع عنه. ويتطلب عدم الامتثال اتخاذ إجراءات من جانب مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، وجميع الدول. والالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما يشمل اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، واضحة ويجب الوفاء بها.

كيف يمكن لمجلس الأمن أن يقبل أن تبصق إسرائيل على قراراته؟ فمطالبة المجلس في القرار 2712 (2023) بأن "تمتثل جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، وخاصة الأطفال" لا يمكن التعامل معها على أنها مجرد اقتراح؛ بل إنها تقتضي أن تكون هناك عواقب لأي انتهاك صارخ. فملايين الأرواح معرضة للخطر، كما أن مصداقية المجلس على المحك، شأنها في ذلك شأن السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

إن الأوهال التي نشهدها بينما يسمح العالم باستمرار هذه الحرب الإسرائيلية على شعبنا الأعزل لا تعد ولا تحصى، وتتجاوز في بشاعتها كل أشكال الوصف. وقد أكد ذلك المتحدث الرسمي باسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة في غزة، جيمس إلدر، حين قال: "أشعر أنني لم أعد أستطيع وصف الأوهال التي يتعرض لها الأطفال هنا. وأشعر أنني أكاد أفقد قدرتي على التعبير عن مشاهد القتل اللامتناهي للأطفال هنا".

وقد تجاوز عدد القتلى في غزة الآن 16 000 فلسطيني، أي 1 من كل 200 شخص في غزة. وأغلبية الضحايا هم من الأطفال والنساء، إذ قُتل أكثر من 7 000 طفل و 5 000 امرأة، وشُحق العديد منهم وتحول إلى أشلاء محروقة لا يمكن التعرف عليها. وتجاوز عدد الجرحى 41 000 شخص، فيما يصارع الآلاف من أجل البقاء على قيد الحياة، وتُبرت أطراف عدد لا يحصى منهم. ولا يزال أكثر من 7 500 مني تحت الأنقاض.

وحتى أولئك الذين يعملون على إنقاذ الأرواح - من أطباء ومسعفين وعاملين في المجال الإنساني - يتعرضون جميعاً للاستهداف المنهجي من قوات الاحتلال الإسرائيلية. وفي الأيام الأخيرة، قُتل مسعف آخر، هو أسامة تايه، الذي أصبح معروفاً لدى زملائه في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني باسم "منقذ الأطفال" لما يبذله من جهود بطولية لإنقاذ الأطفال الجرحى، في غارة إسرائيلية أخرى على مخيم جباليا. ولربما كان أيضاً واحداً من آلاف ضحايا أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تستخدمها إسرائيل "لاختيار الأهداف" التي تستهدفها، وهذه الأهداف هي في الواقع منازل وملاجئ للأمم المتحدة ومستشفيات، حيث يتعرض اليوم آلاف المدنيين الذين فروا من الشمال بحثاً عن الأمان في الجنوب للقتل بدم بارد، والمفارقة أن السلطة القائمة بالاحتلال تسوّق لذلك على أنه "استخدام متطور" للذكاء الاصطناعي.

من سيحمي أولئك الذين يحاولون حماية وإنقاذ الأطفال والمدنيين الأبرياء من الأذى؟ ومتى ستتهدد الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقيات جنيف بمسؤولياتها في مواجهة هذه الانتهاكات الجسيمة للقوانين الإنسانية الموضوعة لحماية المدنيين من هذه الأوهال؟

إنها حقيقة لا يمكن إنكارها: لا يوجد في غزة مكان آمن من آلة القتل الإسرائيلية هذه. وقد اعترف بذلك مسؤولو الأمم المتحدة والقائمون على المنظمات الإنسانية الدولية من مختلف أنحاء العالم، كاشفين بذلك مرة أخرى أكاذيب إسرائيل بشأن تقليل الإصابات في صفوف الفلسطينيين إلى أدنى حد ممكن. إن أفعال إسرائيل أبلغ من أقوالها وهي تنتقي بوقاحة كلماتها باللغة الإنكليزية للتغطية عما ترتكبه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في هذا الاعتداء على شعبنا بغرض الإبادة الجماعية.

وفي مواجهة هذه الوحشية الجامحة، يفر المدنيون الفلسطينيون مرة أخرى، ويحاولون بطريقة ما إيجاد ملجأ في مكان لا أمان فيه لأي رجل أو امرأة أو طفل. ويتعرض حالياً ثلاثة من كل أربعة أشخاص في غزة للتهجير القسري، وهي نسبة مفرغة تصل إلى 80 في المائة من السكان، أي أكثر من 1,8 مليون شخص. وقد سُرد العديد من الأسر مرتين وثلاثاً في غضون شهرين فقط، وانتقلت هذه الأسر من شمال غزة إلى جنوبها، وهي الآن تحاول يائسة مرة أخرى حماية أفرادها من الهجمات الإسرائيلية.

وتكدّس آلاف آخرون في مرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) المكتظة أصلاً، والتي تأوي 1,2 مليون فلسطيني وتفتقر إلى الحد الأدنى من البنى التحتية والإمدادات الإنسانية اللازمة لتوفير حد أدنى من الاحتياجات الأساسية. فالجوع والتجفاف والمرض والقذارة ظروف تختلط بالخوف والحزن واليأس الذي تعاني منه الأسر من هول الصدمة والرعب اللذين سببتهما إسرائيل لتشكّل مزيجاً ساماً. وكما حذر من ذلك رئيس منظمة أطباء بلا حدود (الدولية)، الدكتور كريستوس كريستو، "فإن هذه الهجمات تستهدف أيضاً مخيمات اللاجئين المكتظة والبائسة، حيث يعيش الناس بالكاد على المساعدات الإنسانية الشحيحة المتاحة. وإذا لم تُصَبَّها القنابل، فإن الأمراض المعدية والمجاعة ستصيبها".

وتفيد التقارير الآن بأن 600 000 مدنيين آخرين في جنوب غزة تلقوا أوامر إجلاء من إسرائيل، وأُجبروا على ذلك تحت وابل من القنابل والقذائف. وقد حذر المفوض العام للأونروا، فيليب لازاريني، من أنه "لا يوجد مكان يذهبون إليه لأن الملاجئ، بما فيها تلك التابعة للأونروا، قد تجاوزت بكثير طاقتها الاستيعابية"، فيما حذرت منسقة الأمم المتحدة للأنشطة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة من أنه "لا يوجد مكان آمن في غزة ولم يتبق أي مكان يذهبون إليه".

بيد أن إسرائيل تواصل الضغط من أجل ما يسمى بـ "المناطق الآمنة"، في محاولة لتجميع ملايين الأشخاص في مناطق أصغر بكثير وتفتقر إلى أي بنية تحتية مدنية، بما في ذلك الملاجئ، والضروريات الإنسانية الأساسية وأي مظهر من مظاهر الأمان. وماذا ينبغي أن نسمي هذه التجمعات العالية الكثافة للمدنيين المعرضين لخطر ارتكاب مجزرة بحقهم؟ وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يظل مكتوف الأيدي في مواجهة تعريض الحياة البشرية للخطر بهذا الشكل، وفي مواجهة هذه الحملة السافرة للتطهير العرقي والترحيل القسري؟

إن الوضع فوضوي وكارثي في آن واحد. غير أن بعض المدنيين يقررون عدم الإذعان لأوامر إسرائيل بمغادرة منازلهم وملاجئهم في الجنوب. وكما عبّرت عن ذلك حليمة عبد الرحمن، وهي أرملة وأم لأربعة أطفال كانت قد فرت من منزلها في وقت سابق من تشرين الأول/أكتوبر ولجأت إلى أقاربها في منطقة خارج خان يونس: "الاحتلال يقول لكم أن تذهبوا إلى المنطقة الفلانية، ثم يقصفها ... والحقيقة أنه لا يوجد مكان آمن في غزة. فهم يقتلون الناس في الشمال. ويقتلون الناس في الجنوب".

ومن واجب المجتمع الدولي حماية أسرتها وحماية السكان المدنيين الفلسطينيين ككل في غزة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث ما من قانون لم تنتهكه إسرائيل، فهي تنتهك عمداً وبشكل منهجي كل القوانين الإنسانية وكل قوانين حقوق الإنسان دون أي اعتبار لأرواح المدنيين. وقد أثبتت إسرائيل مراراً وتكراراً أنها تخلت عن التزاماتها بصفتها سلطة قائمة بالاحتلال، وأنها مصدر انعدام الأمن والمعاناة الشديدين للمدنيين الفلسطينيين الذين يرزحون تحت نير احتلالها الاستعماري غير القانوني القائم على الفصل العنصري. ويجب على المجتمع الدولي أن يتدخل وأن ينهض بمسؤولياته.

وكما ذكر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، "لقد حان الوقت لتغيير المسار. وليعلم أولئك الذين يختارون الاستهزاء بالقانون الدولي أنهم سيحاسبون. فلا أحد فوق القانون".

ويجب محاسبة إسرائيل إلى أقصى حد يسمح به القانون. والدول ملزمة بموجب القانون الدولي والأخلاق الإنسانية بالعمل دون مزيد من التأخير على وضع حد لهذا الاستهزاء بالعدالة واتخاذ تدابير ملموسة للمحاسبة، بما في ذلك فرض حظر على توريد الأسلحة، رداً على ما ترتكبه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. فلا يمكن ترك الشعب الفلسطيني تحت رحمة آلة الحرب الإسرائيلية وقادتها المصابين باضطرابات عقلية، مهدداً بالقتل والتشويه أو الترحيل الجماعي من دياره وأراضيه، دون إمكانية اللجوء إلى الحماية الدولية، بما في ذلك القوانين الموضوعية لحماية جميع الشعوب.

لقد سُميت الحرب التي تشنها إسرائيل على شعبنا في غزة، في جملة أمور، "حرباً على الأطفال"، و "هجومًا شاملاً على المدنيين"، و "حرباً متواصلة وعشوائية"، و "فيلم رعب"، و "إهانة للضمير الإنساني"، و "أزمة للإنسانية". وكيف يُعقل أن يعتقد أي شخص أن استمرار سفك الدماء والتدمير بهذا الشكل يمكن أن يجلب الأمان لأي طفل، فلسطينياً كان أم إسرائيلياً، أو لأي شعب آخر في العالم، عندما ترسّى سوابق بغضبة من هذا القبيل. وكما ذكر مجلس الحكماء، "إذا كان بإمكان العالم أن يشاهد هذه الدرجة من الوحشية والمعاناة ولا يمنعها، فقد فقدنا إنسانيتنا المشتركة".

إن إسرائيل تنشر الموت والخراب في جميع أنحاء فلسطين وتزعزع استقرار الشرق الأوسط برمته، ويجب وقفها. وسيكون لعدم اتخاذ أي إجراء عواقب أشد خطورة مما شهدناه بالفعل في هذه الأيام الحالكة. ولا يمكن تبرير التواطؤ المستمر في هذه الجرائم أو التغاضي عنه.

وعليه، فإننا نكرر ندائنا إلى المجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن، ليتحرك الآن لكفالة الوقف الفوري لإطلاق النار وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، حيث تواصل أيضاً قوات الاحتلال الإسرائيلية، بما في ذلك ميليشيات المستوطنين الإرهابية، القتل والتدمير بناءً على أوامر مباشرة من قادة إسرائيل، وكفالة إنهاء الحصار المفروض على غزة والعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني وتقديم مساعدة إنسانية عاجلة وكافية ومستمرة لتخفيف المعاناة التي تسببها هذه الحرب الإسرائيلية الكارثية واللإنسانية لشعبنا وإنقاذ أرواح البشر.

وهذه الرسالة تأتي عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 818 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2023 (A/ES-10/972-S/2023/946)، تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم